

الاقتصاد السوري في زمن الحرب

إعداد: فؤاد شهاب



عقدت مؤسسة الدراسات الفلسطينية ندوة مغلقة يوم الجمعة الواقع فيه 10 تشرين الأول/أكتوبر 2014، في قاعة اجتماعات مبناها في بيروت تحت عنوان "الاقتصاد السوري في زمن الحرب"، تحدث خلالها الاقتصادي السوري الدكتور جهاد اليازجي وأجاب عن أسئلة الحضور من اقتصاديين ومهتمين.

تناول اليازجي في حديثه الوضع الاقتصادي في سوريا، لا سيما في المناطق التي يسيطر عليها النظام، والمناطق الواقعة تحت سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية، بالإضافة إلى المساحات التي يسيطر عليها الجيش الحر وأخرى التي تهيمن عليها جبهة النصرة، مشيراً إلى أن جزءاً كبيراً من صمود الاقتصاد السوري يعتمد على الدعم الذي يقدم من إيران وروسيا من جهة، والولايات المتحدة ودول الخليج وأوروبا من جهة أخرى.

وأكد اليازجي، الخبير في الاقتصاد السوري لأكثر من 13 عاماً ورئيس تحرير النشرة الاقتصادية The Syria Report سابقاً، أن خسائر الاقتصاد في سوريا كبيرة جداً بسبب الحرب، فنسبة البطالة تقدر بأكثر من 50٪، وأنه إذا استمر الوضع على ما هو عليه من انعدام في الاستقرار، 90٪ من السوريين سيقع تحت خط الفقر السنة المقبلة، ما يفسر ارتفاع عدد السرقات وعمليات الخطف والتهريب.

وفي حين لفت إلى أن أكبر عدد من رؤوس الأموال وفد للاستثمار في تركيا في السنوات الماضية كان من رجال الأعمال السوريين الهاربين من الحرب الدائرة في بلادهم، شدد اليازجي على تحلل أجهزة الدولة ومؤسساتها في المناطق التي تسيطر عليها مختلف فصائل المعارضة، مشيراً إلى أن المناطق التي يسيطر عليها تنظيم الدولة الإسلامية ومناطق الأكراد هي الأكثر تنظيماً والأخيرة تتمتع بما يشبه الحكم الذاتي.

من جهة أخرى، تركز مناطق المعارضة الأخرى، والتي يوضح اليازجي بأنها أفقر مناطق بسبب إهمال الدولة لها قبل الثورة، تحت حالة من الفوضى الهائلة حيث يسيطر "أمراء الحرب" على أجزاء صغيرة منفصلة ويتحكمون بمفاصل الحياة.

أما بالنسبة للمناطق الساحلية التي شهدت نزوحاً من مدن الداخل إليها كونها الأكثر أمناً استقراراً، يؤكد اليازجي أنها نمت اقتصادياً في سنة 2014 مقارنة مع الأعوام الماضية بسبب رأس المال الذي وفد إليها، وبسبب تكيف رجال الأعمال مع الأوضاع التي استجذت في البلاد، لافتاً إلى أن النزوح من الداخل إلى الساحل أدى إلى تغير ديمغرافي حيث كبرت الهوة لمصلحة الأكثرية السنية في المناطق الساحلية.

وأكد اليازجي أن أسعار السلع الأساسية وبعض الخدمات قد ارتفع بشكل ملفت منذ بداية الحرب، في حين ارتفع حجم الصادرات في سنة 2014 مقارنة بالأعوام الثلاثة الماضية، مشيراً إلى مصدرين جديين للقلق هما: تدهور سعر صرف الليرة السورية من جهة، وحرق مبنى الدوائر العقارية الذي يهدد بفقدان السجلات العقارية لسوريا وصعوبة إثبات حقوق المواطنين في المستقبل.

"هناك ديناميات متعاكسة متعلقة بتقسيم سوريا"، أضاف اليازجي، "المنطقة الشمالية الشرقية تحتوي على المياه السورية وحقول القمح والنفط السوري، وبالتالي لا تستطيع الدولة المركزية التنازل عن هذه المنطقة"، مؤكداً أن الفدرالية قد تشكل مخرجاً جدياً.

وتطرق اليازجي بإيجاز إلى انعكاسات الحرب السورية على لبنان اقتصادياً، فقال إن النزوح السوري ترك ضغطاً كبيراً على البنية التحتية وعلى سوق العمل، بالإضافة إلى انقطاع طريق الترانزيت والبضائع اللبنانية باتجاه الخليج، لافتاً إلى أنه في المقلب الآخر المساعدات الدولية للاجئين تساعد الاقتصاد بدرجة معينة، وأن انهيار الاقتصاد السوري يتيح مساحة أكبر أمام الاقتصاد اللبناني، بالإضافة إلى مساهمة القطاع المصرفي اللبناني في تسهيل الصفقات السورية للتخفيف من وطأة العقوبات الغربية.